

وثيقة معلومات عن البرنامج القائم على النتائج (PID)
مرحلة التقييم

تقرير رقم: PID0036645

الإدارة المتكاملة لمواجهة مخاطر الكوارث والمرونة	إسم البرنامج
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المنطقة
المغرب	القطر
الإجتماعي والحضري والريفي والمرونة	القطاع
البرنامج القائم على النتائج	أداة الإقراض
P144539	رقم البرنامج
غير متوافر	رقم البرنامج الأصلي
حكومة المغرب	المقترض أو (المقترضون)
وزارة الداخلية	الوكالة المنفذة
10/22/2015	تاريخ إعداد البرنامج القائم على النتائج
12/14/2015	التاريخ التقديري لإنجاز التقييم
03/03/2016	التاريخ التقديري لاعتماد المجلس

أولاً: السياق القطري

1. تمتع المغرب بمسار ثابت نسبياً من حيث التنمية السياسية والاقتصادية في السنوات الأخيرة. وعلى النقيض من الأحداث التاريخية التي قد اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أعقاب الربيع العربي منذ عام 2011 فقد ظل المغرب مستقراً إلى حد ما، كما كان أداء الاقتصاد المغربي جيداً نسبياً. وسجل متوسط معدل النمو في القطاعات غير الزراعية نسبة 4 في المائة منذ عام 2007، على الرغم من الصدمات الخارجية المتعاقبة، وأبرزها الأزمة المالية العالمية وأزمة منطقة اليورو اللاحقة، فخلال الفترة من 2010 إلى 2014، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للفرد من حيث القيمة الاسمية خلال السنوات العشر الماضية، وبلغ 3.1068 دولاراً أمريكياً في عام 2013 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي يعد المغرب مستورداً كبيراً له. وأسهم النمو الاقتصادي في المغرب إسهاماً كبيراً في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. غير أن الفقر وعدم المساواة ومواطن الضعف ظلت قائمة على نطاق واسع مما يشكل تحديات إنمائية هامة حتى الآن. وعلى الرغم من أنه قد تم القضاء تقريباً على الفقر المدقع، إلا أن 20 في المئة من السكان - أي 6.3 مليون مغربي - ما زالوا في عداد الفئات المعرضة للأضرار ومهددون دائماً بالوقوع مرة أخرى في براثن الفقر¹. كما تحسنت رفاهية أدنى 40 في المائة من السكان، ولكن معامل جيني للمغرب الذي يبلغ 0.41 يشير إلى مستوى عال نسبياً من عدم المساواة في الدخل.

2. لا يزال المغرب عرضة لعدد من مختلف المخاطر والصدمات الخارجية. وأهمها الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلب أسعار السلع الأساسية والمخاطر الطبيعية والمخاطر التكنولوجية والبيولوجية. في حين، تعتبر إدارة المخاطر المتصلة بالصدمات الاقتصادية والمخاطر التكنولوجية والبيولوجية ذات أهمية استراتيجية للمغرب، فقد أثرت عدة كوارث طبيعية على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد في السنوات الأخيرة مما أدى إلى زيادة التوترات الاجتماعية. أن الزلزال الذي ضرب أغادير عام 1960، ولم تبلغ قوته سوى 5.8 ميجاوات أسفر عن مقتل أكثر من 15,000 من المغاربة في حين إن أحداث مماثلة تقع في بلدان أخرى ونادراً ما تتسبب في حدوث وفيات على الإطلاق، فقد دمر هذا الزلزال المدينة تقريباً وشرد السكان وحرّم العديد من سبل كسب العيش. وفي الأونة الأخيرة، قتل زلزال الحسيمة الذي وقع عام 2004 وبلغت

¹ تم القضاء في المغرب تقريباً على الفقر المدقع (يتم قياسه ب 1 دولار أمريكي يومياً للشخص الواحد)، وانخفض الفقر النسبي (2.15 دولار أمريكي يومياً للشخص الواحد) من 15.3 في المئة في عام 2001 إلى 8.9 في المئة في عام 2007. تشير نسبة 20% من فئات السكان المعرضون للتأثر بالأخطار إلى هؤلاء حيث يكون نصيب الإنفاق للفرد الواحد يتراوح بين الفقر النسبي للحد الأدنى الوطني و1.5 ضعف الحد الأدنى الوطني. لا تعتبر هذه الفئة من الناس فقيرة بل تتعرض لمخاطر فقر كبيرة.

قوته 6.4 ميجاوات، أكثر من 600 شخص وأصاب ما يزيد على ألف شخص. وقد يحدث زلزال هائل في مدن أخرى، على سبيل المثال، في فاس أو طنجة. وتعتبر الفيضانات مشكلة متكررة ومزمنة في المغرب، ولقد تسببت الفيضانات في مدينة طنجة وفي الغرب وجوليمين في إحداث بعض الوفيات وتسببت في خسائر إقتصادية فادحة وتدمير الأصول. ولذا، بدأت الحكومة تعزز كثيرا من نهجها الشامل لإدارة المخاطر، بدءاً من المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية كأولوية أولى وذلك إقراراً منها بهذه الثغرات والتوترات الإجتماعية التي ظهرت وقد تستمر على السطح في المناطق المتضررة وغير المتضررة.

3. الحد من آثار الأخطار الطبيعية ذات أهمية محورية للتحسين المستدام للحد من الفقر وللرخاء المشترك². على الرغم من النمو في العقود الأخيرة قد خفض الفقر ودعم الرخاء المشترك في المغرب، فإذا لم تتوافر إدارة جيدة للصدمات مثل الكوارث الطبيعية، فقد يهدد ذلك التقدم المحرز نحو إنجاز كلا الهدفين التوأمين. وتسفر الأخطار الطبيعية عن آثار غير متناسبة على السكان ذوي الدخل المنخفض في المغرب، من حيث التأثير والقدرة على التكيف على حد سواء. فيما يتعلق بالتأثر من خطر معين، يشير تحليل بسيط للتعرض للضرر³ إلى تعرض أصول الفقراء للأضرار في المغرب (تحديداً أدنى 20% من الفئة السكانية) بنسبة 69% أعلى مقارنة بالأصول المملوكة من غير الفقراء، كما تتوافر نسبة كبيرة من أصول الفقراء في صورة مادية، وبالتالي فهي أكثر عرضة للأخطار الطبيعية. فليس في قدرة الفقراء التكيف مع الصدمات من خلال إمكانية الحصول على الموارد المالية (الإدخار والاقتراض). يستطيع 5% فقط من الفقراء الحصول بشكل ما على التمويل، مقارنة بنسبة 17% لغير الفقراء. ويشير هذان الاستنتاجان - التعرض لتأثير عالي والقدرة الأقل للتكيف - إلى أنه عند وقوع خطر طبيعي، يصبح السكان ذوي الدخل المنخفض الأكثر تضرراً.

4. يتفاقم تأثير الكوارث الطبيعية من جراء تغير المناخ، وهي مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للمغرب في ضوء المؤتمر الـ 22 لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيستضيفه المغرب في عام 2016. وسيتأثر المغرب، مثل بلدان أخرى في المنطقة، من جراء تغير المناخ بارتفاع درجتين مئويتين و4 درجات مئوية في مستويات الحرارة، خاصة بسبب زيادة شدة الحرارة المتوقعة وانخفاض توفر المياه. ففي عالم يشهد ارتفاع درجتين مئويتين (+2°C)، حيث تزداد درجات الحرارة القصوى بحوالي 30 في المئة في أشهر الصيف في كل مكان تقريباً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن المتوقع أيضاً ارتفاع مستوى سطح البحر بمتوسط 35 سم بحلول نهاية القرن في عالم يشهد ارتفاع درجة مئوية ونصف (+1.5°C) ومثال على ذلك طنجة الواقعة على ساحل المغرب المطل على المحيط الأطلسي⁴. ويمكن أن يقل هطول الأمطار في المناطق الداخلية من المغرب بنسبة تصل إلى الثلث في أشهر الصيف. يعيش أكثر من 20 مليون مغربي من أصل مجموع السكان البالغ 33.8 مليون نسمة في المناطق الحضرية. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان الحضر بأكثر من 4 ملايين بحلول عام 2030. ويزيد التحضر من عامل تفاقم مشكلة التعرض للأضرار ويزيد من تعرض الناس والأصول الاقتصادية للكوارث، خاصة في المناطق الساحلية؛ حيث تقع أكبر المدن والأصول الاقتصادية، وسيتعرض 42 في المئة من الساحل للتآكل والفيضانات بحلول عام 2030. فعلى سبيل المثال، الدار البيضاء، كبرى مدن المغرب، تأوي حالياً 3.3 مليون شخص، ومن المتوقع أن يتزايد عدد السكان بها بنسبة 50 في المئة ليصلوا إلى أكثر من 5 ملايين نسمة بحلول عام 2030، من خلال توقع هذا التوسع العمراني في أكثر المناطق المعرضة للمخاطر. تتعرض المدينة بشدة بالفعل للفيضانات، وتآكل السواحل والغمر البحري فتضررها سيظهر بوضوح أكبر.

ثانياً: السياق المؤسسي القطاعي (أو متعدد القطاعات)

5. يتعرض المغرب لمخاطر ضخمة متكررة كما يواجه احتمال وقوع كوارث كبرى. وإدراكاً من المغرب بأن الكوارث يمكن أن يكون لها آثار إنسانية واقتصادية حادة، فقد زاد المغرب من استثماراته بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة من أجل التوصل إلى فهم أو تقدير أفضل للتعرض لمخاطر طبيعية بهدف إجراء تقييم أفضل وبالتالي إدارة أفضل لذلك. وفي إطار شراكة المغرب طويلة الأمد مع البنك الدولي بشأن إدارة متكاملة للمخاطر (انظر إطار 1)، وضع المغرب نمذجة حديثة للغاية لمواجهة خطر الكوارث التي تتعرض لها البلاد وتعتمد النمذجة على نظم المعلومات الجغرافية GIS، تعرف بتقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب (Morocco Natural Hazards Probabilistic Risk Assessment (MnhPRA)). وتتيح هذه القدرة الجديدة في البلاد بإجراء تحليل على المستوى الكلي لمخاطر الزلازل والفيضانات، والتسونامي والجفاف والانهيارات الأرضية في جميع أنحاء المغرب. وقد وضع المغرب أيضاً هذه القدرة على نمذجة الاقتصاد

² World Bank (2016) Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty (forthcoming).

³ تعريف التعرض للضرر: احتمال حدوث تلف في المساكن بسبب الفيضانات

⁴ World Bank Group. 2014. Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal.

الكل المتعلق بالكوارث لالتقاط التأثير طويل المدى لهذه الكوارث على الاقتصاد القومي وعلى قطاعات محددة، فضلا عن إمكانية تقديم خيارات سياسات تهدف الى الحد من آثار الكوارث. واستخدمت هذه الأدوات بالفعل من قبل وزارة الاقتصاد والمالية في تنفيذ برنامج التأمين ضد المخاطر الكارثية التي تتعرض لها المغرب على النحو المتوخى في مشروع القانون ذات الصلة. وبهذا يتوفر للمغرب أدوات تحليلية جيدة لقياس التعرض الإجمالي للكوارث الطبيعية وتوجيه الاستراتيجية الوطنية الصاعدة في إدارة المخاطر وتحملها.

الإطار 1: نهج المغرب المتطور في مجال الإدارة المتكاملة للمخاطر والمرونة

تتعاون حكومة المغرب مع البنك الدولي في شراكة إدارة المخاطر منذ عام 2008. ففي البداية، ركزت هذه الشراكة على تقديم المساعدة التقنية في مجال المدخلات الاستراتيجية المتكاملة لإدارة المخاطر، تتناول المخاطر الجديدة التي تواجهها البلاد بما في ذلك (1) الكوارث الطبيعية (2) مخاطر تقلب الأسعار (الطاقة) (3) مخاطر في القطاع الزراعي وتتلخص نتائج المساعدة التقنية المقدمة في عام 2013 في مطبوعة البنك الدولي " بناء مرونة المغرب: مدخلات لاستراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر"⁵ أو **Building Morocco's Resilience: Inputs for an Integrated Risk Management Strategy** حيث ألقى الضوء على مخاطر الكوارث بصفة خاصة، مما جعل الحكومة تطلب رسميا في عام 2012 عملية إقراض جديدة. لقد جاء خيار التركيز على إدارة مخاطر الكوارث (DRM) نتيجة لطلب العملاء التركيز على مجموعة فرعية من المخاطر من أجل التحرك نحو تغييرات إصلاح مؤسسي ملموسة وتحقيق نتائج الحد من المخاطر والحد من التعرض للضرر على أرض الواقع. فمنذ ذلك الحين، ساهم البنك بشكل وثيق مع الأمين العام في وزارة الداخلية في الجهود المبذولة لإعادة تصميم صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) ليصبح "صندوق المرونة الوطنية". وقد واصل البنك أيضا تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة الاقتصاد والمالية في التأمين ضد مخاطر الكوارث والمسائل المالية. ويهدف هذا العمل الذي يتسم بتركيز أكبر إلى توفير أساس لنهج تنفيذي في المغرب لإدارة المخاطر بقدر متكامل أعظم (ولكن بدءا من مجموعة فرعية معينة من المخاطر في المقام الأول) تمشيا مع توصيات تقرير التنمية في عام 2014 عن "المخاطر والفرص". كما تواصلت الحكومة في تطوير رؤيتها المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة والمرونة بحيث تستطيع التحرك نحو إدارة تنوع الصدمات وبواطن القصور التي تواجهها البلاد.

6. آثار الكوارث المتكررة متوسطة الحجم والنادرة لكن شديدة الوقع على ميزانية المغرب والاقتصاد منذ عام 2013، وصل إجمالي تعرض البيئة المبنية في المغرب للأضرار إلى 2.7 تريليون درهم (أو ما يعادل حوالي 84,000 درهم للفرد). وتمثل المباني حوالي 70 في المئة من القيمة الإجمالية المعرضة للخطر، في حين تشكل نسبة 30 في المئة المتبقية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، والموانئ والمطارات والسكك الحديدية والطرق والشبكة الكهربائية. ونظرا لهذا التعرض للخطر ولبنية المخاطر في المغرب، تشير النمذجة إلى أن خسائر الكوارث الطبيعية لا تقل في المتوسط عن 7.8 مليار درهم سنويا ونحو 60 في المئة من الخسائر ناجمة عن الفيضانات التي تحدث. وعلاوة على ذلك، يعتبر المتوسط السنوي إحدى جوانب الضعف في المغرب فقط، بينما يمثل احتمال وقوع حدث شديد الضرر الجانب الأخر من جوانب الضعف. وفقا لدراسة اجراها البنك الدولي، هناك احتمال 67% أنه خلال ال 30 عاما القادمة قد يتسبب حدث واحد بمفرده في خسائر تصل الى 25 مليار درهم أو أكثر⁶. وقد يسفر زلزال نادر الحدوث ولكنه جائز الحدوث أو تسونامي (مع تشابه محتمل للتسونامي الذي ضرب اليابان عام 2011) عن خسائر تصل إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي. وفي حين أن مثل هذه الاحتمالات تبدو منخفضة، إلا أن حدوث كوارث مؤخر ذات احتمال منخفض مماثل (أمواج تسونامي في المحيط الهندي عام 2004 وفي اليابان عام 2011، على سبيل المثال) توضح أن تجاهل إمكانية حدوث وقائع نادرة يمكن أن يصبح خطأ باهظا ويتفاقم هذا الوضع في المغرب لعدم توافر تأمين ضد المخاطر الكارثية - باستثناء الأصول الصناعية أو التجارية الخاصة الكبرى، ولا يوجد حاليا تأمين ضد العواقب الاقتصادية للكوارث الطبيعية. أن غياب تدابير أكثر شمولاً واستباقية للحد من المخاطر، يمثل في الواقع مسؤولية كبيرة للوحدات الحكومية ومصدرا محتملاً لزعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

⁵ مجموعة البنك الدولي (2013): **Building Morocco's Resilience: Inputs for an Integrated Risk Management Strategy**

⁶ هذه الاحتمالية أعظم في خسائر الفئات الاجتماعية الأدنى فمثلا: هناك احتمال 95% أن يخسر المغرب ما قيمته 5 مليار درهم بسبب الزلازل أو الفيضانات احتمال 87% حدوث خسائر تصل إلى 10 مليار درهم في حالة حدوث ذلك

7. سكان المغرب غير مدركين بالقدر الكافي مدى تعرضهم للمخاطر، كما يعتبرون إدارة المخاطر هي مسؤولية الحكومة. إلا أن ليس بوسع الحكومة إلا قدر معين من العمل ولكنها تستطيع أن تأخذ خطوة رئيسية للحد من مخاطر الكوارث برفع مستوى الوعي بشأن التعرض للمخاطر وكيفية التخفيف من الآثار المحتملة لذلك على المستوى المحلي. فإذا لم تكن الكارثة قد أثرت مؤخرا في الناس شخصا، فمن الشائع أن تقلل من مخاطر الكوارث بالقول: "إنها لن تحدث لنا". ولذلك، غالبا ما لا ينظر إلى الاستثمار المحلي في تدابير للحد من المخاطر وفي برامج التوعية بالخطر كأولوية حتى وقوع كارثة ما، ويكون ذلك بعد فوات الأوان، الأمر الذي يشكل تحديا من نوع خاص لأشد السكان فقرا مع انخفاض مستوى تعليمهم وقلة الوسائل اللازمة لحماية أنفسهم. تشير دراسة استقصائية أجريت مؤخرا على مستوى إدراك المجتمع⁷ للمخاطر على مستوى أربع جماعات في المناطق الحضرية والريفية فظهر في إقليم جوليا، والحسيمة، بالإضافة إلى تاونات وشفشاون وحي عام بالتعرض لمخاطر الكوارث (يرغب 84 في المئة، من أفراد عينة الدراسة، من ملاك المنازل في تقليل احتمال تعرض ممتلكاتهم للضرر)، ولكن معرفتهم بأخطار محددة كانت محدودة (89 في المئة، من أفراد عينة الدراسة، اعتبروا الفيضانات هي الخطر الرئيسي، حتى في المناطق المعرضة بشدة للزلازل). وعلى الرغم من أن جميع المشاركين أقرروا بقدرة القيام بدور في إدارة المخاطر الطبيعية، بما في ذلك من خلال العمل المجتمعي، إلا إن 81 في المئة في هذه العينة يعتقدون إن الاستثمار في مجال إدارة المخاطر يعد مسؤولية الحكومة على المستوى المحلي والوطني. إن فهم وجهات النظر والقيود هذه يعتبر أمرا هاما عند تصميم إجراءات التخفيف من مخاطر الكوارث والمرونة.

التشكيل المؤسسي ونقاط الضعف الحالية

8. تتسم ممارسات إدارة المخاطر في المغرب، حتى وقت قريب، بالتشرذم المؤسسي ويغلب نهج رد الفعل بالدرجة الأولى على إدارة المخاطر. كما هو الحال السائد في العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط، رجح المغرب نهج الاستجابة للأزمات وظلت الاستجابة قطاعية للغاية. حيث أفضت كل كارثة إلى بلورة برامج مزدوجة جديدة "عاجلة" في المنطقة المصابة، مما أدى إلى تطبيق نهج غير متوازن في جميع أنحاء البلاد. وغالبا ما يتم تنفيذ مبادرات إدارة مخاطر الكوارث بوسيلة منعزلة (كل وزارة على حدة، ووفقا لنوع المخاطر) والمعاناة من التشرذم المؤسسي مع القليل من التنسيق بين الوكالات الحكومية ذات الصلة. كما لا يتوافر فهم كافي للمخاطر على المستوى المؤسسي، ويتم إدارة هذه المخاطر بواسطة وكالات مختلفة دون تنسيق. كما تتم إدارة المراحل المختلفة للمخاطر خلال الدورة الخاصة بذلك (أي الاستعداد والتخفيف والإنعاش) بطريقة منعزلة دون إجراء عمليات الربط المطلوبة باستمرار. فعلى سبيل المثال، وزارة الداخلية MoI، حتى الآن، هي المكلفة كلياً بإدارة الأزمات وضمان الوقاية والتأهب على مستوى الحكومات المحلية، ولكن تختص وزارات قطاعية مختلفة بتكليفات أخرى (انظر الإطار 2). تشكل كل هذه العوامل معا عائقا أمام قدرة المغرب على وضع نهج شامل وأكثر فعالية لإدارة المخاطر بكل أبعادها المختلفة، والإقرار بجوانب الترابط عبر المخاطر والمناطق الجغرافية المختلفة موضحا منحى التعلم القائم على الخبرات.

إطار 2: لمحة عامة عن السياق المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث في المغرب

تلعب وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية دورا مركزيا في إدارة مخاطر الكوارث. تعتبر وزارة الداخلية المسؤولة عن الوقاية من الأزمات (المادة 1 من المرسوم رقم 176-297 / 1997)، وهي أيضا الوزارة الرئيسية في مجال الاستجابة للأزمات (نشرة دورية رقم 23 وخطة 172 لمنظمة الإغاثة على المستوى القطاعي في حالات الكوارث ORSEC،). وعلى الصعيد المحلي، يعتبر الولاية مسؤولين عن التنسيق بين الوزارات العامة على أرض الواقع خلال حدوث أزمة ما (المادة 102 من الدستور، والمواد 2 و3 من ظهير شريف 1977). بينما يضطلع مركز البقطة والتنسيق (CVC) في وزارة الداخلية بمسؤولية تنسيق حالات الطوارئ ومساعدة أجهزة الحكم المحلي خلال الأزمات. وتتولى الحماية المدنية مسؤولية التدخل في الأزمات ميدانيا سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وذلك بالتنسيق الكامل مع الولاية وقسم الحماية المدنية بوزارة الداخلية؛ ويعتبر الأمين العام لوزارة الداخلية مسؤول مباشرة أمام الوزير، فهو المسؤول عن "الأمرين بالصرف" من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN (قانون الموازنة 40-08 / 2009) في المغرب. وتفوض وزارة الاقتصاد والمالية بتمويل مشاريع إدارة المخاطر من خلال تخصيص ميزانية سنوية للوزارات وتوفير الاعتمادات لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، يقع على عاتق وزارة الاقتصاد والمالية مسؤولية تطوير قانون التأمين ضد الكوارث في المغرب، وبطبيعة الحال، تتحمل وزارة الاقتصاد والمالية جميع الالتزامات المالية بعد حدوث الكارثة.

تقع على عاتق الوزارات المعنية والادارات التابعة لها التنفيذية لإدارة المخاطر. حيث تكلف إدارة البيئة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بوضع نهج استراتيجي لإدارة المخاطر يشمل على عملية التأهب لمواجهة الكارثة والتعامل معها وذلك بالتعاون مع الوزارات (المرسوم رقم 2-99-922 / 2000). وتفوض وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني بتطوير القوانين واللوائح الخاصة بالوقاية من مخاطر الكوارث في التخطيط العمراني، بما في ذلك استخدام الأراضي ومعايير البناء (سن قانون المضاء للزلازل في عام 2002 (المرسوم رقم 2-02-177، بتاريخ 22 فبراير 2002) والذي تم تحديثه في عام 2011. تكلف إدارة الماء بإدارة الفيضانات والجفاف والتخفيف من آثارها (القانون 10/05 المياه / 1995). وتفوض وكالات أحواض الماء بتخفيف الفيضانات على المستوى المحلي. ويقع تباعا على عاتق وزارة التجهيزات والنقل وإدارة الطاقة مسؤولية حماية البنية التحتية للنقل (السكك الحديدية والطرق والجسور والموانئ والمطارات، الخ) والبنية التحتية ذات الصلة بالطاقة (الكهرباء، النقل والتوزيع). تعتبر وزارة الفلاحة مسؤولة عن إدارة جميع الآثار ذات الصلة بمخاطر الكوارث على القطاعات الزراعية (الجفاف، والفيضانات، وغيرها) ووضع استراتيجية إدارة المخاطر الزراعية. وتعتبر إدارة الري في وزارة الفلاحة مسؤولة عن حماية بنى الري التحتية ضد الفيضانات.

كما تلعب الوكالات المتخصصة ومعاهد البحوث دورا رئيسيا. وتقود مديرية الأرصاد الجوية الوطنية جميع الأنشطة المتعلقة بمعلومات الطقس والمناخ، بما في ذلك الأنشطة البحثية (المرسوم رقم 2-94-724 / 1994). ويقوم المركز الوطني للبحوث العلمية والتقنية بأبحاث عن النشاط الزلزالي ورسم خرائط لمناطق المخاطر الزلزالية الوطنية. المفوضية العليا للمياه والغابات هي المسؤولة عن مراقبة حرائق الغابات.

9. إقرار الحكومة بضرورة تنفيذ استراتيجية قائمة على النتائج استباقية أكثر وطموحة وشفافة وذلك لزيادة مرونة البلاد في مواجهة الكوارث الطبيعية. من الضروري إجراء تنسيق أفضل لجهود الحكومة الرامية إلى ضمان مأسسة واستدامة أنشطة إدارة المخاطر. فمع زيادة وضوح الإجراءات الحكومية، في ضوء زيادة متابعة وسائل الاعلام الاجتماعية لتداعيات الكوارث، أصبحت الشفافية في تغطية مجموعة واسعة من إجراءات إدارة الحكومة لمخاطر الكوارث أمرا ضروريا، بدأ من إختيار استثمارات الحد من المخاطر حتى وسيلة تنفيذ المشاريع وتقييمها. وأخيرا بمثابة جزء من عملية اللامركزية الجارية في المغرب، هناك ضرورة أيضا إلى ضمان اتباع نهج أكثر توازنا على الصعيد الترابي لأنشطة إدارة المخاطر تحت قيادة الأقاليم والجماعات المحلية ليس فحسب في مرحلة ما بعد الاستجابة للكوارث بل أيضا عند تطبيق التدابير المحلية للحد من المخاطر، وذلك بدعم من الحكومة المركزية. في داخل الحكومة، تقوم وزارة الداخلية بدور محوري في إدارة مخاطر الكوارث من خلال وظائف التصدي لهذه الأزمات في إطار مركز اليقظة والتنسيق CVC وهيئة الحماية المدنية من خلال موقعها المركزي داخل الحكومة الذي يسمح لها بتنسيق التكامل الأفقي (بين الوزارات) والرأسي (بين الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي).

ثالثا: نطاق البرنامج

برنامج الحكومة

10. بدأت المغرب في إعداد برنامج لتعزيز إصلاح إدارة المخاطر ويستكمل بصورة متبادلة من خلال الجمع بين عناصر الإصلاح المؤسسي باستثمارات الحد من المخاطر والتأمين ضد المخاطر لضمان توافر التمويل للمخاطر المتبقية غير المستطاع الإقلال من تكلفتها بفاعلية. يتألف برنامج حكومة من توحيد أنشطة إدارة المخاطر في المغرب وإدخال مزيد من التطوير عليها وذلك بغية تحديدا ما يلي: (أ) تحسين إطار إدارة المخاطر المؤسسية في المغرب وقدراتها؛ (ب) التوسع في استثمارات الحد من أخطار الكوارث والمرونة في كلا من التدابير الهيكلية وغير الهيكلية⁸ والتأكد أن مثل هذه الاستثمارات وقع الاختيار عليها بشفافية وأنها استراتيجية، وضمان فعالية تكلفتها؛ (ج) حماية السكان المعرضين للأخطار والأصول الاقتصادية من خلال إنشاء تأمين ضد مخاطر الكوارث وشبكة الأمان المالية للفئات المجتمعية الأكثر ضعفا الذين، في كثير من الأحيان، لايشملهم التأمين. يركز برنامج الحكومة بداية على مجموعة فرعية أولية من المخاطر، وهي الأخطار الطبيعية، لإرساء الأساس لنهج أكثر تكاملا عبر القطاعات لإدارة مجموعة متنوعة من المخاطر المختلفة على المدى المتوسط⁹.

⁸ تميز إدارة مخاطر الكوارث بين التدابير الهيكلية أي تلك التي تحد من الأضرار مباشرة وغير الهيكلية التي تقضي غير مباشرة إلى الحد من الأضرار. تعتبر عادة التدابير الهيكلية مشاريع هندسية مثل أسوار الحماية ضد الفيضانات أو مباني التعديل الحديثي للصدود ضد الزلازل. إن التدابير غير الهيكلية في أغلب الأحيان أوسع نطاقا بطبيعتها مثل قوانين البناء وخرائط المخاطر ونظم الإنذار، كما تشمل هذه التدابير أيضا على الأنشطة مثل حملات رفع الوعي عن المخاطر وتحليل المخاطر. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

<http://www.unisdr.org/we/inform/terminology#letter-s>

⁹ من الضروري أن يتبع المغرب نهج استباقي أكثر لإدارة المخاطر، فقد رصدت الشراكة على مدار سنوات عديدة بين حكومة المغرب والبنك الدولي الاستنتاجات الرئيسية التالية: الحد من التشرذم المؤسسي ووضع إطار للتأمين ضد المخاطر (أنظر الإطار 1).

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات

11. يهدف هذا البرنامج الفرعي الأول إلى مواصلة تطوير الهيكل المؤسسي لإدارة المخاطر القائم في المغرب. فقد بدأت الحكومة، كخطوة أولى، في تحسين النهج الذي تتبعه لإدارة مخاطر الكوارث مع التركيز على تعزيز مسبق للتخفيف من حدتها والتأهب لها، استكمالاً لأنشطتها اللاحقة للتعافي؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، بدأت الحكومة في إجراء إصلاح جذري لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بحيث يصبح " صندوق المرونة الوطنية ". ويسعى الإصلاح إلى إرساء عملية أكثر انتظاماً داخل حكومة المغرب للتصدي لمخاطر الكوارث بطريقة متكاملة تغطي أنشطة إدارة مخاطر الكوارث التي تنفذها وزارات الحكومة المركزية وغيرها من الكيانات الوطنية (التكامل الأفقي) وأيضاً الحكومات الإقليمية والمحلية (التكامل الرأسي). وبالتالي يهدف البرنامج بموجب ذلك تحسين التوجه الاستراتيجي للمغرب وترتيبات الحكامة لإدارة مخاطر الكوارث حول عملية تحسين صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، مع التركيز على التخفيف المسبق لحدتها والتأهب لها.

إطار 3: معلومات أساسية عن صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN

تم إنشاء الصندوق بموجب قانون الموازنة لعام 2009 كبنء في الميزانية مخصص (لحسابات المرصدة لأمر خصوصية CAS)¹⁰ داخل وزارة الداخلية لمواجهة سلسلة من الكوارث الطبيعية في المغرب، وعلى وجه التحديد الفيضانات في جهة الغرب في عام 2008. بلغت الميزانية الإجمالية للحسابات المرصدة لأمر خصوصية في صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية في الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2012، إلى 1960 مليون درهم (228 مليون دولار أمريكي)، تتألف من 861 مليون درهم منحة أولية من المملكة العربية السعودية في أعقاب فيضانات عام 2008، و300 مليون درهم من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و800 مليون درهم من الميزانية الوطنية على مدى فترة السنوات الأربع هذه (200 مليون درهم في السنة). وتم صرف 830 مليون درهم أو 43% من الصندوق لإعادة إعمار وإصلاح المناطق المتضررة من الفيضانات (مثل الطرق المدمرة والبنية التحتية للرى وبرنامج الطوارئ لإسكان ضحايا الفيضانات وإعادة بناء المساكن، وتقديم الدعم لإعادة تشغيل الأعمال بعد الكوارث). وكذلك، تم تخصيص أموال لتدابير الحد من أخطار الكوارث مسبقاً والتأهب لها، بما في ذلك أعمال الحماية من الفيضانات وبناء أو تحسين محطات الأرصاد الجوية لتحسين جودة ودقة التنبؤات الجوية. وقد تم إنفاق مبلغ قدره 800 مليون درهم أو 40% من موارد ميزانية صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2012 على الجزء الوقائي للاستثمار. كما تم إنفاق المتبقي البالغ 310 مليون درهم (17%)، على التأهب للاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك معدات الحماية المدنية.

12. وخلال هذه الفترة الأولية (2009-2014) قام صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية في الأساس بدور وسيط الميزانية، وإعادة توزيع الأموال من الهيئات ومخصصات الميزانية الحكومية على وزارات الحكومة المركزية. وعلاوة على ذلك، لم تتوافر معايير اختيار واضحة فيما يتعلق بنوع المشاريع التي سيتم تمويلها وجرى معظم الاختيار على أساس مخصص، مع عدم وجود أساس تحليلي لتخصيص عائدات الصندوق ولا أي تقييم منهجي ومراقبة مستمرة خلال مرحلة التنفيذ (خارج نطاق اعتماد وزارة الداخلية إدارة مخصصات الصندوق). تم تصميم الصندوق في الأساس بصفته استجابة مؤقتة لكارثة معينة، ولكنه استمر في تلقي مخصصات سنوية قدرها 200 مليون درهم من الميزانية الوطنية في الأعوام 2013، 2014 و2015. وأقرت الحكومة ضرورة تغيير الصندوق لتحسين الجهود السابقة للحد من المخاطر في المناطق عالية المخاطر بدلاً من استخدامه بشكل خاص كأداة للتصدي للكوارث قائم على رد الفعل فقط. ويتطلب ذلك أساساً إعادة هيكلة أهداف الصندوق وطريقة عمله، فضلاً عن زيادة شفافيته، بما في ذلك عن طريق تحديد أهلية واضحة ومعايير للاختيار من أجل إختيار مشاريع وفقاً لقواعد محددة¹¹.

13. وفي هذا السياق، قررت الحكومة أن صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المعاد تصميمه حديثاً سوف يوفر التمويل المشترك والدعم الفني لعدد من مشاريع الحد من المخاطر والوقاية كل عام. كما يركز على وجه التحديد، على الأنشطة

¹⁰ تعتبر الحسابات المرصودة لأمر خصوصية CAS بند مخصص في الميزانية الوطنية يشرف عليه " الأمر بالصرف" وهو شخص في الوزارة المعنية يتخذ قرارات بشأن مخصصات الميزانية. لمزيد من التفاصيل أنظر أدناه في إطار الانفاق والائتمان

¹¹ تم تحديد هذه الأهداف وبعض تدابير الإصلاح الحكومية بصفحتها جزء من المساعدة التقنية المستمرة المقدمة من البنك الدولي في عام 2014 وبداية عام 2015. أنظر التقرير عن الحسابات المرصودة لأمر خصوصية وصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية

المؤهلة للتخفيف التي تحد بشكل ملموس من الخسائر الناجمة عن الكوارث وتحمي الأرواح والممتلكات. كما أنه سيوفر الأدوات التنفيذية والتدريب وبناء القدرات للذين يقومون بتنفيذ البرامج لجعل مجتمعهم أكثر أمناً. يكمل "صندوق المرونة الوطنية" الناشئ، على هذا النحو، أنشطة إدارة المخاطر المستمرة التي تضطلع بها الوزارات المعنية والحكومات المحلية من خلال اتباع نهج أكثر استهدافاً، من شأنه التحفيز لمزيد من الأنشطة الإضافية لإدارة المخاطر، مع التركيز على مجموعة من المشاريع المحددة يتم اختيارها وفقاً لنوعيتها وتأثيرها ويدعمها نهج أصحاب المصالح المتعدد.

14. تسعى الحكومة أيضاً إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الحكامة المحسنة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المعاد تصميمه وقد قررت تشكيل لجنة تسيير وزارية متخصصة تتألف من أصحاب المصالح الرئيسيين في الحكومة المغربية وبدعم من أمانة صغيرة مقرها في مكتب الأمين العام لوزارة الداخلية، مسؤولة ليس عن إدارة الاختيار فحسب بل أيضاً عن عملية الرصد والتقييم طوال فترة التنفيذ. ويجري اختيار مشاريع الحد من مخاطر الكوارث من خلال لجنة اختيار وطنية أكبر تتألف من ممثلين من الوزارات المعنية المختلفة وخبراء فنيين. يهدف جدول أعمال الإصلاح المؤسسي للصندوق مصمم خصيصاً لإدماج الدروس المستفادة من التجربة في بنية هيكل إدارة المخاطر المتطورة في المغرب، بما في ذلك توسيع نطاق التغطية لتشمل المخاطر المتعددة التي يواجهها المغرب. ومع مرور الوقت، يمكن أن تسهم هذه التجربة في تطوير الاستراتيجية الوطنية للإدارة والمرونة الناشئة في المغرب التي تهدف إلى بلورة رؤية الحكومة حول كيفية إدارة مجموعة متنوعة من المخاطر، ليس فقط تلك المتعلقة بالأخطار الطبيعية، بمزيد من الاستباقية بحيث يمكن التغلب على التشرذم الرأسي (بين الحكومات الوطنية والمحلية) والأفقي (عبر الوزارات) التقليدي في المغرب. ومن شأن هذه الاستراتيجية وضع تخطيط صريح لوسيلة إدارة المغرب لمجموعة متنوعة من المخاطر بطريقة أكثر استراتيجية وشمولية تمشياً مع "نهج الإدارة المتكاملة للمخاطر" مما يجعل البلاد أكثر مرونة للخدمات ومواطن الضعف المختلفة.¹²

البرنامج الفرعي الثاني: توسيع نطاق أنشطة إدارة مخاطر الكوارث

15. يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى توسيع عدد مشاريع إدارة المخاطر ونطاقها عن طريق تمويل تحفيزي مقدم من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، بعد إصلاحه، لصالح مشاريع الحد من المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية المؤهلة. ومن المتوقع أنه، نظراً لميزانية الصندوق المحدودة بالمقارنة مع موارد الميزانية المتاحة للوزارات، فمن المتوقع أن يركز الصندوق على المشاريع الهيكلية وغير الهيكلية الصغيرة نسبياً التي لا تحصل على تمويل عادة أن لم يكن من خلال صندوق مخصص. يكمل الصندوق، على هذا النحو، استثمارات حكومية أكبر كثيراً في مشاريع البنية التحتية التي تقودها وتنفذها الوزارات القطاعية.

16. أطلقت الحكومة أول "دعوة لتقديم مقترحات"¹³ في فبراير عام 2015 لتخصيص أولى للأموال المتاحة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، استناداً إلى مجموعة أولية من معايير الأهلية والاختيار، وضعت بدعم من البنك الدولي. ويهدف بذلك إنشاء "دليلاً عن المفهوم"، بما في ذلك ما يخص إثبات توافر طلب على تمويل الصندوق، بالإضافة إلى دروس يتم إدراجها ومأسستها في الدعاوى لتقديم المقترحات اللاحقة ابتداءً عام 2016 فصاعداً. وقد أفرزت الدعوة الأولى 91 اقتراحاً (بحجم استثمارات إجمالي يتجاوز 3 مليار درهم) من بينهم 23 اقتراح وقع الاختيار عليهم بمجموع تمويل مشترك من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية يبلغ 251 مليون درهم. وأكثر من مليار درهم لإجمالي الاستثمارات. كما يتوافر عنصران مشجعا في الحافطة المتوازنة لمشاريع مختارة، بمجموع 17 نشاطاً من حكومات جهوية ومحلية وبعض الأنشطة غير الهيكلية. كما حدث أيضاً تمثيل جغرافي جيد عبر البلاد، يتوافق مع مواقع الخطر الأعلى كما تم تحديدها من خلال تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة MnHPRA في المغرب. وأخيراً، قام صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بتشجيع المجتمعات الأصغر حجماً لتقديم طلب الحصول على تمويل من خلال تزويدهم بمستوى أعلى من التمويل المشترك (انظر التفاصيل في قسم إطار الإنفاق أدناه) مما أدى إلى أن تسعة من أصل سبعة عشر اقتراحاً من حكومات جهوية ومحلية تم اختيارها من تلك المجتمعات الأصغر حجماً.

17. سوف تحكم دعوات تقديم المقترحات القادمة تفاصيل محددة في دليل عمليات البرنامج POM، الذي يتضمن نماذج

¹² تعتبر الإدارة المتكاملة للمخاطر IRM نهج حكومي على نطاق واسع لإدارة المخاطر حيث تتم إدارة مخاطر متنوعة بأسلوب شامل مع الإقرار بأنه يجوز نتسفر الصدمات المختلفة والتعرض للأخطار (سواء أخطار طبيعية أو صدمات تكنولوجية إلخ.) عن تداعيات مماثلة على المجتمعات وعلى الاقتصاد والتوازن المالي في البلدان. تعتمد إدارة المخاطر على ممارسات القطاع الخاص العامة الجيدة لمواجهة المخاطر المعروفة تحت عنوان "مشروع إدارة مخاطر" (ERM).

¹³ أطلقت دعوة تقديم المقترحات عام 2015 للمخصصات المتوافرة في صندوق مكافحة آثار المخاطر الطبيعية لاستخدام موارد المغرب الخاصة.

لاستمارة الطلب (كإساسة الشروط) مع معايير الأهلية والاختيار المحدثة. وتنبني معايير الأهلية على تلك المستخدمة في دعوة تقديم المستندات الأولى وتشمل ما يلي: أولاً، يجب أن يثبت الإقتراح المقدم التعرض المحلي إلى خطر معين من الكوارث الطبيعية مع التركيز على إحدى الأولويتين لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (أي حماية وأمن الشعب و/أو حماية الأصول المادية للحد من الخسائر الاقتصادية). ثانياً، يجوز تقديم اقتراح لأنشطة غير الهيكلية (مثل تقييم المخاطر وحملات التوعية عن المخاطر والتخطيط للمخاطر) أو للاستثمارات الهيكلية الصغيرة، ولكن لا يجوز تقديم اقتراحاً للاستثمارات الهيكلية الكبيرة التي قد تسفر عن تأثير سلبي على السكان وعلى البيئة. ثالثاً، لا يجوز تقديم الاقتراح إلا من قبل وزارة مختصة، وحكومة إقليمية ومحلية، ووكالة عامة و/أو منشآت مملوكة للدولة¹⁴. رابعاً، من الضروري تقديم اقتراحاً كاملاً ويثبت قيام المشروع بالإقلال من التعرض لمخاطر الكوارث الطبيعية. وأخيراً، يتعين على التمويل المشترك المطلوب إحترام المبادئ التوجيهية للتمويل الواردة في دعوات تقديم المقترحات.

18. تتولى لجنة الإختيار الوطنية ترتيب الطلبات المؤهلة وفقاً لمعايير اختيار محددة. وتشمل معايير الإختيار الإرشادية الرئيسية (انظر إطار 4) الجدوى التقنية والمالية والفعالية والرأى التقييمي للمستفيد والقدرة على التنفيذ على جميع الأبعاد الرئيسية، بما في ذلك القضايا البيئية والاجتماعية والائتمانية.

إطار 4: مجموعة من معايير الاختيار الإرشادية للتمويل المشترك من صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية

الجدوى الفنية والمالية للمشروع

-اتباع الممارسات المقبولة أو القوانين الثابتة أو المعايير، أو تقنيات النمذجة أو الممارسات الجيدة.
-هيكل تمويلى صلب وشفاف ومصداق عليه من قبل الشركاء في التمويل المشترك.

تدابير فعالية العمليات المقترحة

للمشاريع الهادفة إلى حماية السكان (عند الاقتضاء):
- تقدير عدد الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة المعرضة للمخاطر التي يغطيها المشروع.
- تقدير عدد الأشخاص الذين يعملون في المنطقة المعرضة للمخاطر التي يغطيها المشروع.
- تقدير عدد الأشخاص المعرضين للخطر الذين يعيشون و/أو يعملون في المنطقة المعرضة للمخاطر التي يغطيها المشروع.
-تقدير قدرات التأهب وإدارة الأزمات للتعامل مع الفئات المتعرضة للأضرار من السكان أثناء الكارثة وفي أعقابها

للمشاريع الهادفة إلى حماية الأصول (عند الاقتضاء):-

-تقدير عدد المساكن (البيوت والمباني) في المنطقة المعرضة للمخاطر التي يغطيها المشروع.
-تقدير عدد الهياكل التجارية والمجمعات الصناعية في المنطقة المعرضة للمخاطر التي يغطيها المشروع والدخل السنوي.
-تقدير مدى نطاق البنية التحتية العامة ونوعها في المنطقة المعرضة للمخاطر التي يغطيها المشروع.
-تقدير عدد المزارع في المنطقة المعرضة للمخاطر التي يغطيها المشروع والدخل السنوي.

الرأى التقييمي للمستفيد المدرج في المشروع

-إدراج مشاورات المستفيدين في تطوير المشروع المقترح.

القدرة التنفيذية للوكالة المنفذة

- قدرة الوكالة المنفذة على تنفيذ المشاريع وفقاً للاحتياجات الاجتماعية والبيئية والائتمانية المطلوبة.

19. يشمل البرنامج الفرعي الثاني، إلى جانب تحسين عملية الاختيار، التأكيد الصريح على ضمان تنفيذ المشاريع المختارة وذلك لتحقيق النتائج المرجوة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتولى وزارة الداخلية جنبا إلى جنب مع وزارة الإقتصاد والمالية بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع الوكالات المنفذة تحدد جميع متطلبات التنفيذ، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والبيئية والائتمانية. وتحدد مذكرة التفاهم أيضاً متطلبات تقديم التقارير إلى لجنة التسيير التي ستشكل جزءاً من نظام الرصد والتقييم الذي يتم إدخاله في صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المحسن. كما يتم إدراج حلقات الرأى التقييمي للمستفيدين صراحة إلى متطلبات إعداد التقارير (للحصول على تفاصيل إضافية، انظر أيضاً قسم إشراك المواطنين أدناه) كما يتم نشر التقدم المحرز في التنفيذ وكذلك النتائج التي تحققت المشاريع التي يمولها الصندوق على الصفحة الإلكترونية المخصصة لضمان الشفافية

¹⁴ لا يجوز للأفراد أو للمنظمات غير الحكومية أو للشركات القطاع الخاص توجيه هذا القطاع وأدرج معيار التأهيل هذا في دعوة تقديم مقترحات لعام 2015 بموجب برنامج الحكومة. في دعوات تقديم الاقتراحات المستقبلية، يجوز للحكومة أن تقرر فتح المظاريف لجهات فاعلة غير حكومية (المنظمات غير الحكومية إلخ...)

وزيادة المساءلة. ويركز هذا البرنامج الفرعي أيضا على بناء القدرات من خلال العملية برمتها، أي بدأ من اختيار المشروع إلى رصد المشروع وتقييمه. على سبيل المثال، فإنه من المتوقع أنه في الفترة التي تسبق اختيار المشاريع، يمكن توفير بناء قدرات لإعداد مقترحات لمشاريع غير هيكلية عالية الجودة يمولها الصندوق. وبعد اختيار المشاريع، يمكن أن تحصل بعض منها على دعم للتنفيذ، وفقا للإقتضاء، يتعلق بمجموعة متنوعة من القضايا بما في ذلك الجوانب التقنية والائتمانية والاجتماعية والبيئية. كما توضع خطة لبناء القدرات يتم الإتفاق عليها سنويا تلخص أنشطة بناء القدرات في وزارة الداخلية دعما لتنفيذ البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي الثالث: تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين

20. ينبغي تمويل بنحو فعال المخاطر المتبقية غير المستطاع الإقلال من تكلفتها بفاعلية وذلك كجزء من استراتيجية متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث. وتتشكل أهداف البرنامج الفرعي الثالث من الآتي: (أ) تصميم وتنفيذ برنامج تأمين وطني للوقاية من الكوارث الطبيعية لملاك المنازل والأعمال التجارية، و(ب) تصميم وتنفيذ صندوق تضامن مخصص لتعويض الأسر المعيشية غير المؤمن عليها المتضررة من أحداث كارثية.

21. يصنف سوق التأمين المغربي العام كالثالث أكبر سوق في العالم العربي، غير أنه لا يتوافر لأي تأمين حاليا ضد المخاطر الكارثية. يمكن للشركات الصناعية والتجارية الكبرى السعي إلى الحصول على غطاء تأميني ضد أخطار الكوارث لدى شركات التأمين المغربية والأجنبية الخاصة بهم. حتى الآن لا توجد منهجية سوق بالنسبة للتأمين ضد أخطار الكوارث على المنازل والسيارات حيث تعتبر شركات التأمين أن مثل هذه المخاطر غير قابلة للتأمين وإذا ما اقتضى الأمر تغطيتها وحدها. ينشأ عن هذا الوضع توقع معظم الناس إن الحكومة تتدخل أو يفترضون أنهم يضطرون إلى التعامل مع خسائرهم بأنفسهم، مما يخلق توترا اجتماعيا في أعقاب وقوع كارثة ما. وعند تقديم الحكومة التعويض بعد الكارثة، عادة ما يجري ذلك على أساس مخصص.

22. قد فكرت الحكومة في إدخال برنامج وطني للتأمين ضد مخاطر الكوارث (نظام تغطية عواقب الأحداث الكارثية) لتحسين المرونة المالية للمواطنين المغاربة المعرضين للمخاطر. يبنى مشروع القانون الحالي، الناتج عن تعاون البنك الدولي مع الحكومة، (على مشروع القانون رقم 34-08) وتحسينه، الذي تم مناقشته لأول مرة في عام 2008. وقد خضع مشروع القانون لعملية تشاور مكثفة مع القطاع الخاص، ولا سيما مع القائمين على صناعة التأمين المحلية تحت قيادة المشرف على التأمين (مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي). يهدف القانون إلى تعويض: (أ) الضحايا المصابين بعاهات دائمة أو يتوفون بسبب كارثة، و(ب) الأصول التي دمرت ولا سيما المساكن الخاصة. وتقدم هذه التغطية من خلال برنامج مزدوج: (أ) إلزام تمديد الضمان للكوارث متعددة الأخطار لتشمل الممتلكات والسيارات وبوليصة التأمين عن المسؤولية قبل الغير بتعريفات ثابتة؛ و(ب) إنشاء صندوق تضامن مخصص للكوارث (صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية) الذي من شأنه تعويض الضحايا غير المؤمن عليهم، بما في ذلك الأسر المعيشية الفقيرة التي لا تحتمل نفقات التأمين. وتقوم وكالة الإشراف على التأمين (مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي) بوزارة الإقتصاد والمالية بالقيادة التقنية لوضع وإقترح مشروع القانون الخاص بإنشاء برنامج الحماية المزدوجة هذا. إن إتباع الممارسات الدولية الجيدة هي ركيزة التأمين للبرنامج، ويستند بكثافة على النموذج الفرنسي.

الإطار 5: البرنامج الوطني للتأمين ضد مخاطر الكوارث

يهدف قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث إلى تحسين المرونة المالية للمغرب من خلال نظام مزدوج يركز على مبادئ التأمين والتضامن القائم على السوق. ويهدف القانون إلى تغطية: (أ) ضحايا الإصابات الجسدية التي أدت إلى العجز الدائم أو الوفاة، (ب) الأصول. يعدل مشروع القانون قانون التأمين الحالي (رقم 17-99) ويجعل إلزاميا تمديد الضمان على الكوارث متعددة الأخطار (الطبيعية أو من صنع الإنسان) بوثيقة التأمين على الممتلكات ووثيقة تأمين السيارات عن المسؤولية قبل الغير ووثائق تأمين بمسؤولية قبل الغير. فمن خلال تمديد الضمان الإلزامي على الكوارث في ظل تأمين السيارات بمسؤولية قبل الغير هكذا يغطي التأمين مالك المركبة وأسرتة / أسرتها، سوف يوفر القانون تغطية العجز البدني أو الوفاة لأكثر من 6 ملايين شخصا أو ما يعادل 20% من سكان المغرب. يتم تمويل هذا الضمان الإلزامي من خلال قسط تأمين إضافي، يحدد بموجب مرسوم. كما ينص مشروع القانون على تحديد صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية ككيان قانوني. ويهدف هذا الصندوق إلى تعويض الأسر غير المشمولة بالتأمين ضد الخسائر في الممتلكات (المسكن الرئيسي)،

وقفدان استخدام الممتلكات الرئيسية، والإصابات الشخصية (الإصابات الدمية والوفيات) في حالة وقوع كارثة. سوف يمول صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية من خلال: (أ) المساهمة السنوية لشركات التأمين وإعادة التأمين (كجزء من حجم أقساط التأمين ضد مخاطر الكوارث). (ب) المساهمة السنوية للمؤمن عليه (على أساس أقساط التأمين على غير الحياة)؛ (ج) جزء من قسط الضريبة كما هو منصوص في قانون الموازنة؛ و(د) المساهمة الأولية من صندوق تضامن التأمين. وبذلك يتم تمويل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية من خلال حاملي وثائق التأمين وصناعة التأمين والحكومة.

23. يعتمد برنامج التأمين ضد مخاطر الكوارث المقترح على الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقاسم مخاطر الكوارث فيما بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص بفعالية. ويقترح مشروع القانون مزيج مبتكر من التأمين ضد مخاطر الكوارث القائم على السوق (عن طريق الضمان الإلزامي في نطاق وثائق التأمين على الممتلكات، والتأمين على مسؤولية السيارات، والتأمين عن المسؤولية قبل الغير) والتعويض المخصص من خلال صندوق التضامن. حيث يهدف قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث إلى زيادة عدد العقارات السكنية والتجارية والصناعية المؤمن عليها ضد الكوارث، ولكن هذه الزيادة ستظل محدودة في السنوات الأولى حيث أن تغلغل التأمين على الممتلكات لا يزال منخفضا في المغرب. وبالإضافة إلى ذلك، فمن خلال تمديد إلزاميا الضمان المنصوص عليه في التأمين عن مسؤولية قبل الغير للمركبات، فهكذا تتم تغطية جميع أصحاب السيارات وأفراد أسرهم تلقائيا ضد الإصابات الشخصية (التي تؤدي إلى عجز دائم أو وفاة)، مما يعني أن حوالي من 6 إلى 7 مليون شخص سيتم تعويضهم عن العجز والوفاة الناجمين عن الكوارث. يعوض صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية جزئيا الأسر غير المشمولة بالتأمين ضد الخسائر في الممتلكات (مسكن رئيسي) والإصابات الشخصية في حالة وقوع كارثة.

برنامج "البرنامج القائم على النتائج"

24. يتم تعريف برنامج "البرنامج القائم على نتائج" ("البرنامج") من خلال: (أ) الفترة الزمنية للبرنامج؛ (ب) المنطقة الجغرافية للبرنامج؛ (ج) أولويات البرنامج والأنشطة المدعومة.

25. **الفترة الزمنية للبرنامج:** ينفذ "البرنامج" على مدى خمس سنوات من أبريل عام 2016 إلى مارس عام 2021.

26. **المناطق الجغرافية:** يشمل البرنامج المناطق الجغرافية التالية: أقاليم طنجة وتطوان والحسيمة والجهة الشرقية وفاس ومكناس والرباط وسلا والقنيطرة وبنو ملال خنيفرة، والدار البيضاء وسطا ومراكش وأسفي ودرء تافيلالت وسوس وماسا وكلميم واد "نون"¹⁵.

27. **الأولويات والأنشطة المدعومة:** طلبت الحكومة الدعم لجميع البرامج الفرعية الثلاثة لبرنامج الحكومة. وعلى وجه التحديد، سيدعم البرنامج جميع أنشطة التنمية المؤسسية وبناء القدرات (البرنامج الفرعي الأول) وتمويل مخاطر الكوارث والتأمين (البرنامج الفرعي الثالث). وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الثاني، يدعم البرنامج جميع أنشطة الحد والوقاية من المخاطر التي يشارك في تمويلها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للمشاريع ولكنه يستبعد مشاريع إعادة الإعمار بعد الكوارث، وتلك التي لا تلبى سياسات البنك الدولي لأهلية الحصول على تمويل البرنامج القائم على النتائج وتحديدا، لن يتضمن البرنامج أي أنشطة قد تسفر عن تأثير سلبي ضخم على البيئة و/أو على الأشخاص المتضررين، كما هو محدد في سياسة العمليات 9.00 (OP)، كما لن يشمل على أعمال أوسلع أو عقود استشارات تتعدى لجنة استعراض عمليات المشتريات. يقوم البنك بفحص تنفيذ البرنامج لضمان أنه لا يتضمن أي نشاط ذا مخاطر عالية وذلك كجزء من دعم التنفيذ وتقديم قائمة سنوية لاستثمارات صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية حيث يعتبر هذا بمثابة عهد مؤرخ لضمان الامتثال لمتطلبات سياسة البرنامج القائم على النتائج. وعلاوة على ذلك، يتحدد في نموذج طلب الدعوة لتقديم المقترحات (كراسة الشروط) وفي دليل عمليات البرنامج إن الأنشطة ذات المخاطر العالية تستثنى من البرنامج.

28. العلاقة بين برنامج الحكومة وبرنامج التشغيل مبين في الجدول 1 أدناه مع تسليط الضوء على البرنامج في المناطق المظللة باللون الرمضي.

¹⁵ فيما يختص بجوليم واد نون : يتم التأكيد على إنه لا يتضمن أي أراضي متنازع عليها (خلال فترة مهمة التقييم)

الجدول:1 برنامج الحكومة والبرنامج

برنامج الحكومة والبرنامج (باللون الرمادي)	
<p>إنشاء هيكل حكمة محسن لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FCLN ، بما في ذلك إنشاء لجنة تسيير واللجنة الوطنية للاختيار وأمانة؛ تأسيس عملية شفافة تركز على النتائج لتخصيص الموارد لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية لتمويل المشاريع الفرعية المؤهلة، فضلا عن نظام للرصد والتقييم للمشاريع الفرعية المؤهلة التي يمولها الصندوق؛ تعزيز مشاركة المواطنين في المشاريع الفرعية المؤهلة التي يمولها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من خلال التشاور وآليه إنتصاف مظالم معززة؛ بناء القدرات لتحسين إدارة المخاطر في الوزارات المعنية والحكومات المحلية والوكالات العامة والمنشآت المملوكة للدولة؛ تطوير استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة المخاطر والمرونة.</p>	تعزيز التنمية المؤسسية وبناء القدرات
<p>مشاريع فرعية مؤهلة لتمويل أنشطة إدارة مخاطر الكوارث في منطقة البرنامج عن طريق صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية والوزارات ذات الصلة والحكومات المحلية والوكالات العامة أو المنشآت المملوكة للدولة.</p>	توسيع نطاق أنشطة إدارة مخاطر الكوارث
<p>صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية شارك ي تمويل أنشطة الاستجابة للمخاطر وإعادة الإعمار شارك صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية في تمويل أنشطة لها آثار سلبية كبيرة على البيئة و/أو على الأشخاص المتضررين، على النحو المعرف في سياسة العمليات (OP 9.00)، أو العقود ذات القيمة العالية</p>	
<p>إعداد قانون تأمين جديد ضد مخاطر الكوارث واعتماده من البرلمان وتنفيذه وإعداد وإصدار مراسم التنفيذ المرتبطة بذلك؛ تصميم وإنشاء صندوق التضامن، بما في ذلك المساهمة المالية العامة، بموجب قانون التأمين الجديد ضد مخاطر الكوارث.</p>	تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين

رابعا : الهدف الإنمائي (الأهداف الإنمائية) للبرنامج

29. يعتبر الهدف من تطوير البرنامج هو تحسين ممارسات إدارة لمخاطر في المغرب وتعزيز المرونة المالية فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية.

خامسا: الآثار البيئية والاجتماعية

30. قام البنك بإجراء تقييم للنظام البيئي والاجتماعي لتوفير معلومات للبرنامج المقترح (البرنامج القائم على نتائج). وقد استعرض هذا التقييم قدرة نظم الإدارة البيئية والاجتماعية القائمة على الصعيد الوطني والمحلي على تنفيذ البرنامج بطريقة مستدامة. وقد تم تقاسم مشروع تقرير تقييم النظام البيئي والاجتماعي مع النظراء كما تم مناقشته خلال ورشة عمل تشاورية نظمت في 5 نوفمبر 2015، قبل بدء مهمة بعثة التقييم.

31. هناك فئتان من أنشطة الاستثمار مؤهلتان للتمويل بموجب البرنامج: (أ) تلك التي تنطبق على التخطيط، أو تحسين المعلومات، أو برامج التوعية العامة للسكان المعرضين لخطر الكوارث الطبيعية (الأنشطة غير الهيكلية)؛ (ب) تلك التي تنطوي على الأشغال العامة للحماية ضد الكوارث الطبيعية (الأنشطة الهيكلية) تبدأ من أنشطة صغيرة الحجم إلى متوسطة الحجم).

32. من المتوقع أن تسفر الأنشطة المدعومة من "البرنامج" عن تأثير إيجابي شامل إجتماعيا وبيئيا، كما من المتوقع أن آثارها الضارة تكون معتدلة. يستثنى البرنامج القائم على النتائج، بطبيعته تمويل جميع المشاريع التي تنطوي على مخاطر بيئية واجتماعية كبرى (مثل: الأنشطة التي تصنف عادة كالفئة أ). ولذلك، فالتزاما بسياسات العمليات 9.00، يتم استبعاد ما يلي من "البرنامج":

33. أي نشاط يثير مخاطر وتدايعات بيئية واجتماعية هامة محتملة وتكون آثاره متعددة ومتنوعة ولا رجعة فيها ولم يسبق لها مثيل؛

34. أي نشاط مقترح في إطار برنامج أوسع نطاقا قد يحتمل إثارة مخاطر بيئية واجتماعية هامة ويكون له آثار متعددة ومتنوعة لا رجعة فيها ولم يسبق لها مثيل؛

35. أي نشاط: (أ) في موقع ذي قيمة بيولوجية وإيكولوجية داخل حدود المغرب؛ (ب) قد يغير إلى حد كبير المناطق المحمية أو البيئة الطبيعية أو قد يؤدي إلى تعديل جوهري في مناطق التنوع البيولوجي؛ (ج) و/أو قد يسبب ضررا لا يمكن إصلاحه لموارد التراث الثقافي الأثري والتاريخي؛

36. أي نشاط قد يتطلب نزوح أعداد كبيرة من الأشخاص أو حيازة الأراضي أو تقييد الوصول إلى الموارد الاقتصادية أو الجماعية أو الطبيعية.

37. حدد تقييم النظام البيئي والاجتماعي ESSA عددا من أوجه القصور في النظم القانونية والمؤسسية البيئية والاجتماعية التي تنطبق على "البرنامج". أن قدرة مختلف الكيانات المؤسسية الوطنية والمحلية المسؤولة عن إدارة الجوانب البيئية والاجتماعية ذات الصلة بالمشاريع التي يمولها "البرنامج" غير متكافئة، وتتطلب دعما مستهدفا في إطار "البرنامج". وكجزء من التقييم، تطبق على المدن المشاركة أدوات الفحص المحددة لتقييم مستوى الآثار الاجتماعية والبيئية لكل مشروع كما يتم وضع وسائل محددة بما في ذلك تدابير التخفيف الملائمة للإلتزام بإجراءات الحكومة والبنك. ومن ثم، يدعم "البرنامج"، بغية سد الثغرات التي قام بتحديدتها تقييم النظام البيئي والاجتماعي، تدابير محددة لتعزيز أداء نظم الإدارة البيئية والاجتماعية المغربية. وتتعلق التدابير المختلفة أساسا بالجوانب التالية: (أ) نظم الإدارة البيئية والاجتماعية؛ (ب) الرصد والتقييم؛ و(ج) قدرات الإدارة البيئية والاجتماعية. وعلى وجه التحديد، يدعم "البرنامج" إعداد واعتماد دليل بيئي واجتماعي تقني. ومن بين أمور أخرى، يؤسس الدليل إجراءات واضحة للمساعدة في إعداد وتقديم مشاريع هيكلية مؤهلة إلى صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN، أي من خلال: (أ) تقديم تصنيف للاستثمارات التي تتوافق مع سياسة العمليات 9.00؛ (ب) اقتراح "أدوات فرز" تهدف إلى تحديد المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة للمشاريع؛ (ج) اقتراح نماذج لتقييم حجم أو مقدار المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية؛ (د) اقتراح نماذج لإعداد تقارير شاملة عن تنفيذ تدابير تخفيف الآثار الاجتماعية والبيئية؛ و(هـ) عرض العناصر التي تسمح لمقترحي المشاريع بتطوير الأدوات الخاصة التي تشمل تدابير تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية (تقييمات الآثار الاجتماعية والبيئية، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط العمل المختصة لإعادة التوطين والتي تتفق مع الحكومة وإجراءات سياسة عمليات البنك الدولي 9.00. كما يشمل "البرنامج" أيضا على أنشطة لتعزيز القدرات والتوعية لجميع أصحاب المصالح بشأن القضايا ذات الصلة بالإدارة الاجتماعية والبيئية المستدامة "للبرنامج".

38. يجوز للمجتمعات المحلية والأفراد الذين يعتقدون أنهم تأثروا سلبا نتيجة لعملية مدعومة من البنك للبرنامج القائم على نتائج PforR، على النحو المحدد في السياسات والإجراءات المعمول بها، وتقديم الشكاوى إلى آلية إنتصاف مظالم البرنامج القائمة أو إلى خدمة رفع المظالم بالبنك الدولي. حيث تضمن هذه الخدمة أن الشكاوى التي ترد ينظر إليها على جبه السرعة من أجل التصدي للإهتمامات ذات الصلة. يجوز للمجتمعات المحلية المتضررة والأفراد أن يقدموا شكاوهم إلى هيئة التفتيش المستقلة بالبنك الدولي والتي تحدد ما إذا كان الضرر قد وقع، أو قد يقع، نتيجة لعدم إمتثال البنك الدولي لسياساته وإجراءاته. ويجوز تقديم الشكاوى في أي وقت بعد عرض الاهتمامات مباشرة إلى البنك الدولي، وقد منحت إدارة البنك فرصة للرد للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى خدمة رفع المظالم عن الأعمال التجارية بالبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع <http://www.worldbank.org/GRS>. وللحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش بالبنك الدولي، يرجى زيارة www.inspectionpanel.org.

سادسا: التمويل

المصدر	المبلغ (مليون دولار أمريكي)	% من الإجمالي
تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير	200	33%
تمويل مشترك	398	67%
الإجمالي	598	100%

سابعاً: الترتيبات المؤسسية والتنفيذية للبرنامج.

39. إن الوزارات المسؤولة عن تنفيذ "البرنامج" هي وزارة الداخلية MoI ووزارة الإقتصاد والمالية MEF. ومن أجل توفير حكمة أفضل لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، تم إنشاء لجنة تسيير يرأسها الأمين العام لوزارة الداخلية وتتضمن وزارة الإقتصاد والمالية ووزارة شؤون الحكومة والحكمة ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني مع ممثلين على مستوى أمين عام أو مدير قطاع. تتولى لجنة التسيير تحديد الاتجاه الاستراتيجي لسياسات إدارة المخاطر في المغرب الخاصة بإدارة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN ؛ من حيث تحديد ومراجعة معايير الاختيار والتأهل لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث ليتم تمويلها بالمشاركة مع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية؛ ورصد وتقييم نتائج الأنشطة التي يدعمها الصندوق ؛ والإشراف على كل من اللجنة الوطنية للاختيار والأمانة وتقديم التوجيه لهما. ومع مرور الوقت، يتم تمديد ولاية لجنة التسيير لتشمل إدارة المخاطر الأخرى، تمشيا مع الاستراتيجية الوطنية الصاعدة لإدارة المخاطر والمرونة في المغرب. كما تأسست اللجنة الوطنية للإختيار لإدارة إختيار المشاريع بشفافية ويشترك الصندوق في تمويلها. تعمل اللجنة تحت إشراف لجنة التسيير وتضم ممثلين من الوزارات المعنية والوكالات العامة. كما يجوز أيضا تعيين خبراء خارجيين من المؤسسات الرائدة في مجال الأبحاث في هذه اللجنة (على سبيل المثال، في مجالات الهندسة الهيكلية والفيضانات والاقتصاد وما إلى ذلك).

40. يتم أيضا إنشاء أمانة لدعم عمل لجنة التسيير واللجنة الوطنية للإختيار، وتتخذ مقرها في مكتب الأمين العام لوزارة الداخلية. يقع على عاتق الأمانة مسؤولية التنسيق اليومي وإدارة البرنامج تماشيا مع دليل عمليات البرنامج، كما تصبح بمثابة واجهة للبنك بالنسبة للبرنامج. كما يتم تكليف الأمانة أيضا بإعداد تقارير "البرنامج" السنوية وبيانات "البرنامج" المالية. كما تقوم الأمانة بتوفير الإشراف على مشاريع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية الممولة، ولا سيما في مرحلة الاختيار، من خلال تقييم قدرة الوكالات المنفذة لتنفيذ المشروع، ودعم الوكالات المنفذة أثناء مرحلة التنفيذ، عند الاقتضاء، من خلال بناء القدرات المستهدفة. تستطيع الأمانة، خلال هذه العملية، الاعتماد على موارد من داخل القطاعات المعنية في وزارة الداخلية ووزارة الإقتصاد والمالية وعند الاقتضاء، التوجه لحصول على دعم الإستشاريين المؤهلين لضمان تنفيذ البرنامج بما يتماشى مع متطلبات دليل عمليات البرنامج.

41. تقع مسؤولية تنفيذ الأنشطة التي يشارك في تمويلها صندوق مكافحة آثار الكوارث على الوزارات المعنية والحكومات الإقليمية والمحلية والوكالات العامة و/أو المنشآت المملوكة للدولة. وتشمل مسؤولية التنفيذ جميع أبعاد إدارة المشاريع، بما في ذلك تعبئة التمويل المشترك، والمشتريات وإدارة العقود وإدارة الجوانب البيئية والاجتماعية والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في المشاريع. يقوم الأمر بالصرف من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، الأمين العام لوزارة الداخلية، جنبا إلى جنب مع وزارة الإقتصاد والمالية، بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع الوكالات المنفذة لضمان تنفيذ المشاريع بحيث تحقق الأهداف المرجوة وتلبي متطلبات دليل عمليات البرنامج. كما تتولى المفتشية العامة للإدارة الترابية IGAT في وزارة الداخلية والمفتشية العامة للمالية IGF في وزارة الإقتصاد والمالية افتحاص المشاريع، بما في ذلك جوانب التنفيذ التقنية.

42. يندرج تنفيذ البرنامج الفرعي الثالث (تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين) ضمن هذا الإطار العام وتعتبر وزارة الإقتصاد والمالية عضوا أساسيا في لجنة التسيير. ومن داخل هذه الوزارة، تقوم مديرية التأمينات والإحتياط الإجتماعي DAPS بالريادة التقنية لإعداد وتنفيذ مشروع قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث. ويتولى إدارة صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية مجلس يرأسه رئيس الوزراء، مع ممثلين من الوكالات العامة (بما في ذلك مديرية التأمينات والإحتياط الإجتماعي) والقائمين على صناعة التأمين/إعادة التأمين.

ثامنا. التواصل مع:

البنك الدولي

الاتصال 1: السيد/ ألكس بومليير
المسمى الوظيفي: خبير اقتصادي للبنية التحتية أول
البريد الإلكتروني: abaeumler@worldbank.org

الاتصال 2: السيد/ أوليفر ماهول
المسمى الوظيفي: مدير البرنامج
البريد الإلكتروني: omahul@worldbank.org

المقترض / العميل/المستلم

التواصل مع: السيد/ فوزيل ليكجا
المسمى الوظيفي: مدير
الهاتف: + 212537677266
البريد الإلكتروني: lekjaa@db.finances.gov.ma

الوكالات المنفذة

إسم الوكالة/الوكالات: وزارة الداخلية
التواصل مع: السيد/ نور الدين بوتايب
اللقب: الأمين العام
الهاتف: + 212537215558
البريد الإلكتروني: nboutayeb@interieur.gov.ma

تاسعا : لمزيد من المعلومات الرجاء التواصل مع:

The InfoShop
The World Bank
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
Telephone: (202) 458-4500
Fax: (202) 522-1500
Web: <http://www.worldbank.org/infoshop>

